

233898 - من قلد أحد العلماء في مسألة اجتهادية ففعله صحيح ولا يؤمر بالإعادة حتى لو تبين له فيما بعد أن القول الآخر أرجح

السؤال

أنا فتاة ، وعرفت من موقعكم جزاكم الله خيرا على ما تقدمونه فتوى بخصوص كفارة اليمين : أنها لا تصح أن تكون بالنقود ، وقد كفرت في السابق قبل أن اقرأ الفتوى ، هل أكفر من جديد عما سبق ، علما بأنني لا أعلم عددها ؟

ملخص الإجابة

وبناء على ما سبق : فإن إخراجك لكفارة اليمين نقودا ، فيما سبق : مجزئ عنك ، ولا يلزمك إعادة إخراج الكفارة ، وإنما يلزمك فيما يأتي من الإيمان أن تخرجيها طعاما . والله أعلم .

الإجابة المفصلة

أولا:

إخراج كفارة اليمين نقودا من المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها العلماء ، وقد سبق في الفتوى رقم : (124274) أن الراجح أن إخراجها نقودا لا يجزئ ، وأن هذا هو مذهب جمهور العلماء . وقد خالف في ذلك أبو حنيفة رحمه الله فأجاز إخراجها نقودا .

ثانيا :

المسائل الاجتهادية التي اختلف فيها العلماء - وهي المسائل التي لم يرد بحكمها نص قاطع ، أو قريب منه ، في القرآن الكريم ، أو السنة النبوية ، وإنما هي استنباطات للعلماء - : من قلد فيها عالما من العلماء ، فلا حرج عليه في ذلك ، فإن تبين له بعد ذلك أن هناك قولاً آخر أرجح مما عمل به ، فإنه ينتقل إلى العمل بما ظهر له أنه أرجح ، وما فعله على القول الأول فهو صحيح مجزئ ، لا يؤمر بإعادته .

وهذا أصل عام ، في نظائر ذلك من المسائل .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله :

“إِنَّ مِثْلَ هَذِهِ الْمَسَائِلِ الْجِتْهَادِيَّةِ لَا تُنْكَرُ بِالْيَدِ ،

وَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يُلْزِمَ النَّاسَ بِاتِّبَاعِهِ فِيهَا؛ وَلَكِنْ
يَتَكَلَّمُ فِيهَا بِالْحُجَجِ الْعِلْمِيَّةِ ، فَمَنْ تَبَيَّنَ لَهُ صِحَّةُ
أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ تَبِعَهُ ، وَمَنْ قَلَّدَ أَهْلَ الْقَوْلِ الْأَخْرِي : فَلَا
إِنْكَارَ عَلَيْهِ " انتهى من "مجموع الفتاوى" (30/80) .

وقد ذكر شيخ الإسلام مسألة اختلف فيها الأئمة : هل يثبت بها التحريم في النكاح
أم لا ؟

فكان مما قال :

"وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى كُلِّ قَوْلٍ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ: كَالشَّافِعِيِّ
وَمَالِكٍ فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْهُ: يُبِيحُونَ ذَلِكَ؛ وَأَبُو
حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَمَالِكٌ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: يُحَرِّمُونَ ذَلِكَ.

فَهَذِهِ إِذَا قَلَّدَ الْإِنْسَانُ فِيهَا أَحَدَ الْقَوْلَيْنِ جَارَ ذَلِكَ"
انتهى من "مجموع الفتاوى" (32/140) .

وسئل رحمه الله عن حيلة من الحيل أفتى بها بعض العلماء حتى لا يقع طلاق على
الزوج ، تسمى بـ "مسألة ابن سريج" فقال :

"هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مُحَدَّثَةٌ فِي الْإِسْلَامِ؛ وَلَمْ يُفْتِ بِهَا أَحَدٌ
مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ ، وَلَا أَحَدٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ
الْأَرْبَعَةِ؛ وَإِنَّمَا أَفْتَى بِهَا طَائِفَةٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ ،
وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ جَمَاعَةٌ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ . وَمَنْ قَلَّدَ
فِيهَا شَخْصًا ، ثُمَّ تَابَ : فَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ ، وَلَا
يُقَارِقُ امْرَأَتَهُ إِذَا كَانَ مُتَأَوَّلًا " .

انتهى من "مجموع الفتاوى" (33/244) .

وسئل رحمه الله عن بعض المعاملات التي يتخذها الناس حيلة على الربا ، وقد أفتى
بجوازها بعض العلماء ، فذكر الأدلة على تحريمها ، ثم قال :

"وَمَا اِكْتَسَبَهُ الرَّجُلُ مِنَ الْأَمْوَالِ بِالْمُعَامَلَاتِ الَّتِي
اِخْتَلَفَتْ فِيهَا الْأُمَّةُ ، كَهَذِهِ الْمُعَامَلَاتِ الْمَسْئُولِ عَنْهَا
وَعَیْرِهَا ، وَكَانَ مُتَأَوَّلًا فِي ذَلِكَ ، وَمُعْتَفِدًا جَوَازَهُ
لِاجْتِهَادِهِ ، أَوْ تَقْلِيدِهِ ، أَوْ تَشَبُّهِهِ بِبَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَوْ

لِأَنَّهُ أَفْتَاهُ بِذَلِكَ بَعْضُهُمْ وَنَحْوِ ذَلِكَ = فَهَذِهِ الْأَمْوَالُ
الَّتِي كَسَبُوهَا وَقَبَضُوهَا : لَيْسَ عَلَيْهِمْ إِخْرَاجُهَا ، وَإِنْ
تَبَيَّنَ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا مُخْطِئِينَ فِي ذَلِكَ ،
وَأَنَّ الَّذِي أَفْتَاهُمْ أَخْطَأَ . فَإِنَّهُمْ قَبَضُوهَا بِتَأْوِيلٍ ...
لَكِنْ عَلَيْهِمْ إِذَا سَمِعُوا الْعِلْمَ : أَنْ يَتُوبُوا مِنْ هَذِهِ
الْمُعَامَلَاتِ الرَّبَوِيَّةِ .." انتهى من " مجموع الفتاوى " (29/443- 445) .

فأمر من علم تحريمها بالالتزام بذلك ، ولا يجوز له في هذه الحالة تقليد من يفتي
بجوازها ، أما لأموال التي اكتسبها بهذه المعاملات التي تأول فيها : فإنه لا يلزمه
أن يتصدق بشيء فيها ، بل ملكه لها صحيح .

وقد سئل الشيخ محمد ابن عثيمين رحمه الله عن يقوم بإخراج زكاة الفطر نقودا .
فأجاب : "إخراج زكاة الفطر نقودا غلط ، ولا يجزئ صاحبه ، لقول النبي صلى الله عليه
وعلى آله وسلم : (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) أي مردود عليه .
وثبت في البخاري وغيره عن ابن عمر : (فرض رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم
زكاة الفطر صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير) ، فرضها صاعا من تمر أو صاعا من شعير ،
والفرض يعني الواجب القطعي .
لكن بعض أهل العلم رحمهم الله جوز أن يخرجها من النقود ، فمن قلد هؤلاء وأخرج : فهي
مجزئة ، إذا كان لا يعلم الحق في هذه المسألة .
وأما من علم أنه لا بد أن تكون من طعام ، ولكنه أخرج النقود لأنها أسهل له وأيسر :
فإنها لا تجزئه" انتهى من "فتاوى نور على الدرب" (10/2) الشاملة .